مجلة الباحث
موقع المجلة: https://journals.uokerbala.edu.iq/index.php/bjh/

أثر قرينة الرتبة في توجيه المعنى في حاشية القونوي (ت1195هـ) على تفسير البيضاوي (ت:685هـ)

م. م. محمود غلام مرهش السعيدي
المديرية العامة لتربية محافظة واسط، مديرية تربية الصويرة
أ. م. د. رافد ناجي وادي الجليحاوي
جامعة كربلاء/ كلية التربية للعلوم الإنسانية/ قسم اللغة العربية

التخصص العام للبحث:اللغة العربية	التخصص الدقيق للبحث:اللغة

معلومات الورقة البحثية

الكلمات الرئيسية:

القرائن

قرينة الرتبة

القونوي

المستخلص باللغة العربية:

المستخلص:
يدرس البحث أثر قرينة الرتبة في توجيه المعنى في حاشية القونوي (ت1195هـ) على تفسير البيضاوي (ت:685هـ)؛ لأنّ الرتبة من القرائن النحوية اللفظية التي لها أثر كبير في توجيه المعنى، ورتبة الكلمة في السياق تعطيها معنى خاصًّا بها، فالقرائن تتظافر معًا لبيان المعنى المقصود من الخطاب، ومن تجليّات قرينة الرتبة هو التقديم والتأخير فهو باب لا غنى عنه؛ لما له من أهمية في توجيه المعنى، زيادة على الموقع الإعرابي للكلمة.
ويهدف البحث إلى بيان أثر هذه القرينة في توجيه معاني آيات القرآن الكريم، عن طريق تحليل نصوص البيضاوي وتحليل تعليقات القونوي، مستندًا إلى أقوال اللغويين والمفسرين والبلاغيين، معتمدًا المنهج التحليلي.
وخلص البحث إلى أنّ مصطلح القرينة ظهر عند بعض علماء اللغة والتفسير والأصول والبلاغة، ومعناها عند كلّ من استعملها هو الدليل إلى معنى النص، وأن للرتبة من بين تلك القرائن أهميةً واضحةً في توجيه المعنى .

doi: https://doi.org/10.63797/bjh.

المقدمة:

القرآنُ الكريمُ هو كلامُ اللهِ سبحانَهُ، وهوَ نصٌّ متكاملٌ، وخطابٌ للعاقلِ، ربيعُ قلوبِ المؤمنينَ، مَقْصَدٌ للدارسينَ مِن علماءِ اللغةِ والمفسرينَ، والأصوليينَ، يحلِّلونَ تراكيبَهُ وألفاظَهُ، مُستأنسينَ ببلاغتِهِ وإعجازِهِ.

والرغبةُ عندي في دراسةِ هذا الكتابِ المقدَّسِ إنّما جاءت؛ لكمالِ نصوصِهِ، وقوّةِ تراكيبِهِ، ولمعرفةِ أسرارِ جمالِهِ، ودراسةِ المعنى فيهِ، ولأنَّه مفهومٌ واسعٌ، والطُّرُقُ إليهِ عديدةٌ، والنظرياتُ كثيرةٌ، اخترتُ نظريةَ القرائنِ، وهي حديثةٌ في اصطلاحِهَا قديمةٌ في مفهومِها، إذْ يمكنُ عن طريقِها الوصولُ إلى معاني النصوصِ، أو بيانُ أثرِها في المعنى المقصودِ.

وقدْ أشارَ اللغويونَ القدماءُ إلى مفهومِ هذهِ النظريةِ، في تحليلاتِهِم اللغويَّةِ، واستَعمَلَها المفسرونَ القدماءُ والمحدثونَ للوصولِ إلى المعنى القرآنيّ؛ لأنّها تمثّلُ أداةً بارزةً في التحليلِ، ومِن هؤلاءِ العلماءِ القونوي (ت 1195هـ)، الذي كَتَبَ حاشيةً على تفسيرِ البيضاوي (ت: 685هـ) (أنوار التنزيل وأسرار التأويل)، في عشرينَ مجلدًا، ناقشَ فيها آراءَ البيضاوي في التفسيرِ

بصورة عامَّةٍ، وفي اللغةِ بصورةٍ خاصَّةٍ؛ لأنّ اللغةَ هي أداةُ المفَسِّر، وكان القونوي واسعَ الأفُقِ، وقدْ اشتهرَ بعلمِ الأصولِ والتفسيرِ والمنطقِ، واهتمّ بالعلومِ العقليةِ والنقليةِ.

واخترتُ في هذ البحث قرينة الرتبة والتي هي من القرائن النحوية اللفظية؛ لما لها من دور كبير في توجيه معاني الخطاب في القرآن الكريم.

مدخل التعريف بـ (القرائن) و (قرينة الرتبة):

1- القرائن: مفردها قرينة، وهي في اللغة، من "قَرَنْتُ الشيء أقرنه قرنًا أي شددته إلى شيء آخر، والقِرانُ: حبل يُشَدُّ به البعير كأنّه يقوده، وكذلك أن تقرِنَ حجة وعمرة معًا، والقَرِينُ: صاحبك الذي يقارنُك، وقوله- عز وجل "فَلَوْلَآ أُلْقِيَ عَلَيْهِ أَسْوِرَةٌ مِّن ذَهَبٍ أَوْ جَآءَ مَعَهُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ مُقْتَرِنِينَ" [الزخرف:53]، أي متقارنين."[1].

قال ابن فارس: "الْقَافُ وَالرَّاءُ وَالنُّونُ أَصْلَانِ صَحِيحَانِ، أَحَدُهُمَا يَدُلُّ عَلَى جَمْعِ شَيْءٍ إِلَى شَيْءٍ، وَالْآخَرُ شَيْءٌ يَنْتَأُ بِقُوَّةٍ وَشِدَّةٍ."[2]، "والْقَرِينَةُ: نَفْسُ الْإِنْسَانِ، كَأَنَّهُمَا قَدْ تَقَارَنَا. وَمِنْ كَلَامِهِمْ: فُلَانٌ إِذَا جَاذَبَتْهُ قَرِينَةٌ بَهَرَهَا، أَيْ إِذَا قُرِنَتْ بِهِ الشَّدِيدَةُ أَطَاقَهَا. وَقَرِينَةُ الرَّجُلِ: امْرَأَتُهُ"[3].

والقرينة (مفرد) جمعها (قرينات) و(قرائنُ)، والقرائن الكلامية هي ما يرافق الكلام ويكون دليلًا عليه وقرينة المعنى: قرينة حاليّة ومقاليّة، والقرائن القانونية: هي ما يستنبطه المتخصص بالقانون من أمرٍ معلوم على أمرٍ مجهولٍ[4]، فالقرينةُ هي العلامةُ أو الدلالةُ، أو الإشارةُ إلى شيءٍ يرافقُ شيئًا آخرَ.

القرينة في الاصطلاح:

القرينة أو القرائن مصطلح استعمله علماء اللغة بدلالات مختلفة، ومنه استعمال ابن جنّي (ت392هـ)، "في باب تدريج اللغة وذلك أن يشبه شيءٌ شيئًا من موضع فيمضي حكمه على حكم الأول ثم يرقى منه إلى غيره. فمن ذلك قولهم: جالس الحسن أو ابن سيرين ولو جالسهما جميعًا لكان مصيبًا مطيعًا لا مخالفًا وإن كانت (أو) إنّما هي في أصل وضعها لأحد الشيئين. وإنما جاز ذلك في هذا الموضع لا لشيء رجع إلى نفس (أو) بَلْ لِقرينة انضمت من جهة المعنى إلى (أو). وذلك لأنّه قد عرف أنّه إنّما رغب في مجالسة الحسن لما لمجالسه في ذلك من الحظ وهذه الحال موجودة في مجالسة ابن سيرين أيضًا وكأنّه قال: جالس هذا الضرب من الناس"[5]، والقرينة التي انضمت إلى (أو) هي قرينة الحال أو قصدية المتكلم.

وما ورد عن ابن بابشاذ (ت 469هـ): أنّ "المفعول معه يدل على ما يصاحبه بحكم القرينة والصحبة، مثل: استوى الماءُ والخشبةَ."[6]، و"سمي مفعولًا معه لأنّه يقدر بـ مع، والأصل: استوى الماء مع الخشبة. فعملت ثلاثة أشياء: حذفت [مع]، وأقمت [الواو] مقامها، ونقلت إعراب [الخشبة] من الجر إلى النصب"[7].

ومنه قول السهيلي (ت 581هـ) في إعراب الاسم المرفوع بعد الظرف: "والفرق بين الظرف وبين اسم الفاعل مشتق وفيه لفظ الفعل موجود، فإذا اقترنت به ألف الاستفهام أو قرينة من القرائن المتقدمة التي يقوي بها معنى الفعل، عَمَلَ عمل الفعل"[8].

وكذلك ما ورد عند ابن الأثير (ت 606هـ): في أنواع الأفعال ومنها "اللّازم: وهو كلّ فعل لا يقتضي مع فاعله مفعولا، نحو: قام وقعد، فهو يعمل الرّفع في فاعله، ويقتصر عليه، فاحتاج - في تعديته - إلى قرينة تعدّيه إلى المفعول، والقرائن ثلاث، وقيل: أربع، وقيل: خمس: فالقرينة الأولى: (حرف الجرّ)، نحو: (مررت بعليٍّ)، والثانية: (الهمزة)، نحو: (قعد عليٌّ، وأقعدت عليًّا)، والثّالثة: (التّضعيف)، نحو: (فرح عليٌّ، وفرّحته، و(الرّابعة): (الحركة)، نحو (حزن عليٌّ، وحزّنته)، فالفتحة عدّت الفعل إلى (عليّ) بعد أن كان - مع الكسرة – قاصرا، و(القرينة الخامسة: السّين والتاء) نحو: (نطق عليٌّ، واستنْطَقْتَه)[9].

وكذلك عند ابن يعيش (ت 643هـ) في شرحه للمفصل في باب جمع مؤنث الصفة التي على وزن فاعل قوله: " واعتمدوا في الفرق على القرينة"[10].

واستعمال ابن الحاجب: (ت646هـ) في باب خبر ما ولا المشبهتين بليس[11]، وكذلك وردت لفظة قرائن بكثرة في أغلب كتب اللغة، بدلالة واحدة وهي التي عبّر عنها الجرجاني (ت816هـ) بأنها: "أمر يشير إلى المطلوب، ... والقرينة: إمّا حالية، أو معنوية، أو لفظية، نحو: ضرب موسى عيسى، وضرب من في الغار من على السطح، فإن الإعراب منتفٍ فيه، بخلاف: ضربت

موسى حبلى، وأكل موسى الكمثرى، فإن في الأول قرينة لفظية، وفي الثانية قرينة حالية"[12]، أو هي "ما يدلّ على المراد من غير كونه صريحا"[13].

وقد اهتمّ اللغويون المحدثون بمفهوم القرينة، ومنهم عباس حسن إذ حدّها بقوله: "هي العلامة التي تدلّ على المعنى المراد، وتوجه إليه وتزيل عنه الغموض واللبس، فإن كانت لفظًا سُميت: (لفظية)، وإن كانت غير لفظ سميت: (معنوية أو عقلية) ..."[14].

أمّا تمام حسان فهو الرائد في هذا المجال إذ يمثّل كتابه (اللغة العربية معناها ومبناها)، مرجعا لنظرية القرائن التي نهج فيها منهج عبد القاهر الجرجاني (471هـ)، فقد بنى نظريته على فكرة التعليق، وهي الفكرة المركزية في النحو العربي، ويُحدِّدُ التعليق بواسطة القرائن[15]، وبحسب قوله: "ينبغي لنا أن نتصدى للتعليق النحوي بالتفصيل تحت عنوانين أحدهما (العلاقات السياقية)، ... والثاني هو (القرائن اللفظية)، فإذا علمنا أنّ العلاقات السياقية التي تربط بين الأبواب وتتضح بها الأبواب هي في الحقيقة (قرائن معنوية) فقد علمنا أنّ العوانين المذكورين جميعًا يتناولان القرائن من الناحيتين المعنوية واللفظية وهما مناط التعليق" [16] ، أمّا تفصيل القرائن فقد ذكرتها الرسائل والأطاريح التي درست هذا المفهوم، ولا داعي لذكرها هنا، وأمّا تقسيمها فهي على نوعين، القرائن اللفظية والقرائن المعنوية.

2- قرينة الرتبة:

الرتبة في اللغة: هي المنزلة، والارتفاع، و "الرُّتُوبُ: الانِتصاب كما يُرتِبُ الصَّبِيُّ الكَعْبَ إرتابًا، والمُصَلِّي يَرْتُبُ أي ينتَصِبُ ... والمُرْتبةُ: المنزلة عند الملوك ونحوها. وتَرَتَّبَ فلانٌ أي عَلا رُتْبة أي دَرَجةً"[17].

وقد يأتي بمعنى الثبوت، "وَأَمْرٌ (رَاتِبٌ) أَيْ دَائِمٌ ثَابِتٌ"[18]، و"ورَتَّبَه تَرتِيبًا: أَثْبَتَه"[19].

أمّا في الاصطلاح:

- فهي "قرينة لفظية وعلاقة بين جزأين مرتّبين من أجزاء السياق يدل موقع كل منهما من الآخر على معناه"[20].

الرتبة عند علماء اللغة القدماء:

تشير أغلب مصنفات علماء اللغة القدماء إلى الرتبة، وقد أولوها عناية خاصة؛ لما لها من أهمية في الدرس اللغوي، وعند قراءة كتاب سيبويه نجده يتحدث عن معنى الرتبة بغير لفظها، فكان يعبر عنها بالموضع، ويصفها باللازمة، إشارة منه إلى طوائف الكلمات التي تحتفظ بمواضعها من التركيب، وغير اللازمة تشير عنده إلى تغيير مواقع الكلمات في التركيب، فالحروف الناصبة عنده لا يفصل بينها "وبين الفعل، كراهية أن يشبهوها بما يعمل في الأسماء، نحو ضربت وقتلت؛ لأنها لا تُصرف تَصرّف الأفعال نحو ضربت وقتلت، ولا تكون إلا في أوّل الكلام لازمة لموضعها لا تفارقه، فكرهوا الفصل لذلك، لأنه حرف جامدٌ"[21].

وفي الرتبة غير اللازمة يرى أنّ المبتدأ قد يأتي متأخرًا ولكنّ هذا التأخير لا يلغي فيه معنى الابتداء؛ لأنّه "يرتفع على الابتداء، قدمته أو أخرته وذلك قولك: فيها عبد الله قائما، وعبد الله فيها قائما. فعبد الله ارتفع بالابتداء لأن الذي ذكرت قبله وبعده ليس به، وإنما هو موضعٌ له، ولكنه يجرى مجرى الاسم المبني على ما قبله. ألا ترى أنك لو قلت: فيها عبد الله حسُن السكوت وكان كلاما مستقيما، كما حسن واستُغنى في قولك: هذا عبد الله. وتقول: عبد الله فيها، فيصير كقولك عبد الله أخوك. إلا أن عبد الله يرتفع مقدَّماً كان أو مؤخرا بالابتداء"[22].

ولكن الرتبة بعدّه مصطلحًا قارًّا ظهر في بداية القرن الرابع، وبحسب ما قمتُ به من بحث عنه، وجدتُ أنّ أوّل من استعمله مصطلحًا وليس مفهومًا، هو ابن ولاد التميمي (332هـ) في كتابه الانتصار لسيبويه على المبرد في حديثه عن رتبة الفعل إذ قال: "فأين وجه رتبة الفعل في التقدم على الحرف؟ قلنا: إنّما تقدم لأنّ جميع الأفعال مستغنية عن الحروف، وليس جميع الحروف مستغنية عن الفعل، فأيّ وجه أبني من هذا في تقدّم الفعل على الحرف، وهي الرتبة التي قدّمتِ الاسم على الفعل بعينها، وإنّما ينبغي أن يرينا أنّ جميع الحروف تستغني عن الفعل كما أنّ جميع الأفعال تستغني عن الحروف، فيجب بهذا حينئذٍ التسوية، ولا يكون لأحدهما على الآخر رتبة"[23].

ويأتي بعده السيرافي (ت368هـ) في شرحه لكتاب سيبويه، في كلامه عن الأسماء إذ هي "قبل الأفعال في الرتبة، لقيامها بأنفسها، واستغنائها عن الأفعال"[24].

وأبوعلي الفارسي (ت 377هـ) في باب إعراب الأسماء، ذكر بأنّ "إعراب الأسماء على ثلاثة أضرب رفع، ونصب، وجر، فالرفع في الرتبة قبل النصب والجر"[25].

وكذلك ابن الوراق (ت 381هـ)، وابن جني (392هـ)، والسهيلي (ت 581هـ)، وابن مالك (ت 672هـ)[26].

وقد استعمل بعض علماء اللغة مصطلح (المرتبة)

ومنهم ابن السراج (ت 316هـ): إذ يقول: "إنما جئتَ بالمضمر بعدَ المظهرِ إذا استغنيتَ عن إعادته، فلو قدمتَ فقلت: "ضَربَ غلامهُ زيدًا" تريدُ: ضربَ زيدًا غلامهُ لم يجزْ؛ لأنك قدمتَ المضمرَ على الظاهر في اللفظ [والمرتبةِ] لأن حق الفاعل أن يكون قبل المفعول، فإذا كان في موضعه وعلى معناه فليس لك أن تنوي به غير موضعه، إنما تنوي بما كان في غير موضعهِ موضعَهُ فافهم هذا، فإنَّ هذا الباب عليه يدور"[27].

وممّا تقدم يتّضح بأنّ مصطلح الرتبة كان موجودًا لفظا ومعنى في كتب النحو المتقدمة، وانتشر بصفته قرينة لتوجيه المعنى في كتب اللغة في العصر الحديث، ولأنّ أدوات المفسرين هي نفسها أدوات أهل اللغة، فإنهم يلجؤون إليها مستعينين بها في تفسير كلام الله سبحانه، ولأنّ الرتبة تُعدّ من القرائن اللفظية ذات الأهمية في توجيه المعنى، نجد أغلب علماء التفسير يستدلون بها على المعنى ومنهم القونوي في حاشيته على تفسير البيضاوي، وما يدور في أفق قرينة الرتبة هو التقديم والتأخير فهو باب لا غنى عنه؛ لما له من أهمية في توجيه المعنى، أو الموقع الإعرابي للكلمة، وقد ورد التقديم والتأخير كثيرًا في القرآن الكريم، مما أعطى مساحة واسعة تجول فيها أفكار علماء اللغة والمفسرين، ومنهم صاحب الحاشية، ومن الآيات التي ورد فيها أثر الرتبة قوله تعالى: "وَجَعَلُواْ لِلَّهِ شُرَكَآءَ ٱلْجِنَّ وَخَلَقَهُمْۖ وَخَرَقُواْ لَهُۥ بَنِينَ وَبَنَٰتِۢ بِغَيْرِ عِلْمٍۚ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يَصِفُونَ" [الأنعام: 100].

والمشكل هنا مفعولا الفعل (جعل)، ورتبة كلمة (الجن)، أهي مفعول أول أم ثانٍ أم بدل؟ وفي ذلك قال البيضاوي: "ومفعولا جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكاءَ والجن بدل من شُرَكاءَ أو شُرَكاءَ الجن ولِلَّهِ متعلق ب شُرَكاءَ، أو حال منه وقرئ الْجِنَّ بالرفع كأنه قيل: من هم فقيل الجن، والْجِنَّ بالجر على الإضافة للتبيين"[28]، أي: أنّ المفعول الأول: شبه الجملة (لله)، والمفعول الثاني (شركاء).

وعلّق القونوي: "أي جعل هنا بمعنى صير بالاعتقاد فيقتضي المفعولين، فمفعولاه (لله شركاء) قدم الثاني لمزيد من الاهتمام إذ القبيح جعلهم لله شركاء"[29].

وتقديم الجار والمجرور بعدّه رتبة غير محفوظة يفتح المجال للتوسع بالمعنى، وفي هذه الحالة يكون (الجن) بدلًا من شركاء، وذهب المصنف إلى ذلك أولا لقلّة التكلف فيه.

و "قوله: (أو شركاء الجنّ) أي مفعولا جعل شركاء الجنّ على أنّه المفعول الأول (الجنّ) والثاني (شركاء) قُدّم على الأوّل لأنّه هو المقصود بالإنكار"[30]، فالقونوي هنا يرى أنّ المصنف أشار إلى تقديم (شركاء) على (الجنّ)، في حين أنّه أشار إلى أنّ مفعولي جعل (شركاء الجنّ) من دون الاشارة إلى التقديم والتأخير، وعند مراجعة آراء المفسرين واللغويين والنحويين يتبيّن بأنّ جلّهم يقول بتقديم (شركاء) على (الجنّ) لإيصال معنى لا يكون إلّا مع تقديم (شركاء)[31]، وإنّ للتقديم عند الجرجاني (ت 471هـ): "حسنا وروعة ومأخذا من القلوب، أنت لا تجد شيئا منه إن أنت أخّرت فقلت: «وجعلوا الجنّ شركاء لله»، وأنك ترى حالك حال من نقل عن الصورة المبهجة والمنظر الرّائق والحسن الباهر، إلى الشيء الغفل الذي لا تحلى منه بكثير طائل، ولا تصير النفس به إلى حاصل. والسبب في أن كان ذلك كذلك، هو أن للتقديم فائدة شريفة ومعنى جليلا لا سبيل إليه مع التأخير"[32].

فرتبة الجار والمجرور التي أتاحت له التقديم على المفعول الأوّل (شركاء) وجّهت المعنى بإنكار الشراكة لله سواء أكان الشركاء من الجن أم من غيرهم.

فالمعنى هنا يشير إلى أنّهم جعلوا (الجنّ) شركاء وعبدوهم مع الله سبحانه، وهذا المعنى كان حاصلًا مع التأخير حصوله مع التقديم، ولكنّ تقديم (الشركاء) يفيد هذا المعنى ويفيد معنى آخر معه، وهو أنّه ما كان ينبغي أن يكون شريك لله، لا من الجن ولا غيرهم[33]، إذ المقصود باللوم "على جعلهم شركاء جنيّا كان أو غيره نظيره قتلَ الخارجيَّ زيدٌ لأن الأهمَّ مقتولية الخارجي سواء كان القاتلُ زيدًا أو غيره"[34].

وبحسب قول البيضاوي والقونوي فإنّ للجنّ ثلاثةَ أوجه إعرابية:

الأول: منصوب على البدلية من شركاء، أو على المفعولية وهو الأرجح.

الثاني: الرفع كأنّه قيل من هم؟ فقيل: الجن، أو هم الجن.

الثالث: الجر على الإضافة للتبيين.

والمشهور هو الرأي الأول [35]، وبحسب ما يقتضيه المقام يكون على المفعولية، فهو مفعول به أول تأخرتْ رتبته لتوجيه معنى لا يكون مع تقديمه، فرأي المصنف بنصبه على البدلية فيه نظر؛ لأنّنا لو أبدلنا (الجنّ) مكان (شركاء) يكون التقدير: جعلوا لله الجنَّ، وهذا لا يتناسب وقصدية الآية، فعلى ذلك يكون الترجيح كونه مفعولًا به أكبر وأقرب للمعنى من كونه بدلًا؛ "لِأَنَّ الجِنَّ الْمَقْصُودُ مِنَ السِّيَاقِ لَا مُطْلَقُ الشُّرَكَاءِ، لِأَنَّ جَعْلَ الشُّرَكَاءِ لِلَّهِ قَدْ تَقَرَّرَ مِنْ قَبْلُ. وللَّهِ مُتَعَلِّقٌ بِ شُرَكاءَ. وَقَدَّمَ الْمَفْعُولَ الثَّانِيَ عَلَى الْأَوَّلِ لِأَنَّهُ مَحَلُّ تَعْجِيبٍ وَإِنْكَارٍ فَصَارَ لِذَلِكَ أَهَمَّ وَذِكْرُهُ أَسْبَقَ" [36].

فتقدير الرفع فيه تكلّف لاستلزام تقدير كلام: قيل من هم؟ قيل: الجنّ، وسياق الآية لا يستلزم ذلك، وأمّا الجرّ على الإضافة فيوحي إلى الإخبار الذي هو للتبيين[37]، والمراد هنا الإنكار.

وبذلك نلاحظ أنّ القونوي جعل رتبة كلمة (الجنّ) هي الدليل على معنى الآية، فهذه القرينة التي بها نستدل على التقديم الحاصل تبيّن لنا المقصود، فلو كان (الجنّ) مفعولًا به ثانٍ أو بدلًا لكان الإنكار عليهم فقط لا على مطلق الشراكة.

ومن تجليات أثر قرينة الرتبة أو الموقع الإعرابي في توجيه المعنى عن القونوي تعليقه على تفسير البيضاوي لقوله تعالى: "وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةٗ لِّلنَّاسِ بَشِيرٗا وَنَذِيرٗا وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعۡلَمُون" [سبأ:28].

والمشكل هنا كلمة (كافّة)، فعلامتها الإعرابية مُتفقٌ عليها، ومُختلفٌ في رتبتها في الجملة، وفي ذلك قال البيضاوي: "وَما أَرْسَلْناكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ إلّا إرسالة عامة لهم من الكف فإنها إذا عمتهم فقد كفتهم أن يخرج منها أحد منهم، أو إلا جامعاً لهم في الإبلاغ فهي حال من الكاف والتاء للمبالغة، ولا يجوز جعلها حالاً من الناس على المختار"[38].

وعلّق القونوي: "قوله: (إلا إرسالة عامة لهم من الكف) أشار إلى أنّ (كافّة) صفة لمحذوف دل عليه الكلام وتاؤه للتأنيث فلذا قال إلا إرسالة عامة كما اختاره الزمخشري ورضي به المصنف ... قوله: (أو إلا جامعا لهم في الإبلاغ فهي حال من الكاف والتاء للمبالغة) أو إلا جامعا لهم الخ حال من النبي عليه السلام أي جامعا للناس ... وهو قول الزجاج ... قوله (ولا يجوز جعلها حالا من الناس على المختار) ولا يجوز جعلها حالا الخ إذ المختار أن الحال لا يجوز تقدمها على ذي الحال المجرور"[39].

والقونوي يعطي مجموعة احتمالات لرتبة كلمة (كافة)، فهي إمّا حال من الضمير الكاف في (أرسلناك)، أو حال من شبه الجملة (للناس) أو صفة لـ(إرسالة)، وسيأتي تفصيل ذلك.

فكلمة (كافّة) مُتفق في علامتها الإعرابية، مُختلفٌ في رتبتها في الجملة، وقرينة الرتبة هي التي توجّه المعنى لهذه الكلمة، فمن جعلها صفةً عائدةً لمحذوف قصد بأنّ إرساله - صلى الله عليه وآله - عامّة للناس، وهذا ما ذهب إليه الزمخشري في قوله: " إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ إلا إرسالة عامة لهم محيطة بهم، لأنّها إذا شملتهم فقد كفتهم أن يخرج منها أحد منهم"[40]، وقول القونوي "رضيه المصنف" يقصد فيه بأنّ البيضاوي يذهب مذهب الزمخشري في ذلك.

وأمّا توجيه رتبتها بأنّها حال فهي إمّا أن تكون من الضمير الكاف في أرسلناك، أو تكون حالا من شبه الجملة (للناس)، وتفصيل ذلك يكون في أنّ (كافّة) فيها ثلاثة أقوال:

القول الأول: إنّها صفة لـ (إرسالة) فحذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه، وهو قول الزمخشري، وأيّده في ذلك البيضاوي، وبرّر لهما القونوي بقوله: "وكفى بالزمخشري سندًا فلا إشكال بأن كافّة لم ترد عن العرب إلّا منصوبة على الحالية مختصة بالمتعدد من العقلاء ... والزمخشري موثوق به في العربية"[41].

وفي ذلك نظر؛ لأنّ العرب لم تستعمل كافّة إلّا حالًا، والزمخشري جعلها صفة لموصوف محذوف، تقديره (إرسالة) وفي ذلك تكلّف واضح، واعترض عليه ابن مالك (ت 672ه) بقوله: "وليته إذ أخرج كافّة عن استعمال العرب سلك به سبيل القياس، بل جعله صفة موصوف محذوف، ولم تستعمله العرب مفردا ولا مقرونا بالصفة أعني إرسالة، وحق الموصوف المستغنى بصفته أن يعتاد ذكره مع صفته قبل الحذف، وألّا تصلح الصفة لغيره، والمشار إليه بخلاف ذلك فوجب الإعراض عما أفضى إليه"[42].

والقول الثاني: إنّ (كافّة) حال من الضمير (الكاف) الذي يعود على النبي _ صلى الله عليه وآله_ في أرسلناك، والتاء فيه للمبالغة [43]، ونُسِبَ هذا الرأي للزجاج (ت 311هـ) [44]، إذ قال: "معنى كافّة الإحاطَةُ في اللغة، والمعنى أرسلناك جامعًا للناس في الإنذار والإبلاغ، فأَرْسَلَ اللَّه النبي - صلى الله عليه وسلم - إلى العرب والعجم، وقال: أنا سَابِق العَرَبِ إلى الإسلام، وَصُهَيْبٌ

سابق الروم وبلال سابق الحبشة وسلمانُ سابق الفرس، أي الرسالة عامة، والسابقون من العجَم هؤلاء"[45]، فأبدل كلمة (كافة) بـ (جامعا) وفي ذلك إشارة بأن (كافة) حال من الضمير، ولم يصرّح بأنّ التاء للمبالغة، وهذا تخريج من فسّر قوله، ولكن يبقى هذا الرأي ضعيف؛ لأنّ الضمير يعود إلى مذكر وورد حاله بصيغة المؤنث، وهذا غير وارد في العربية، ووضّح ذلك ابن مالك بقوله: "وأمّا الزجاج فبطلان قوله بيّن أيضا؛ لأنه جعل كافة حالًا مفردا ولا يعرف ذلك من غير محل النزاع، وجعله من مذكر مع كونه مؤنثا، ولا يتأتى ذلك إلا بجعل تائه للمبالغة وبابه مقصور على السماع، ولا يتأتي غالبا ما هي فيه إلا على أحد أمثله المبالغة كنسّابة وفَروقة ومِهذارة، وكافة بخلاف ذلك، فبطل أن تكون منها، لكونها على فاعلة. فإن حملت على رواية حملت على شاذ الشاذ، لأن لحاق تاء المبالغة لأحد أمثلة المبالغة شاذ ولما لا مبالغة فيه أشذ فيعبر عنه بشاذ الشاذ، والحمل على الشاذ مكروه فكيف على شاذ الشاذ"[46].

وقول ابن مالك يبيّن بأن (تاء المبالغة) لا تأتي إلا مع صيغ معينة من صيغ المبالغة وهي مقصورة على السماع، وكافة ليست من صيغ المبالغة لأنها على مثال (فاعلة)، وحملها على رواية، يكون على شاذ الشاذ؛ لأن تاء المبالغة لا تحلق أمثلة المبالغة قياسا، وإن لحقتها يكون ذلك شاذًا، ولمّا لا مبالغة فيه أشذّ، فيكون شاذ الشاذ.

وعلى ذلك يكون القول الثاني ضعيف.

والقول الثالث: إنّ (كافّة) حال من الناس، وهو "مِمَّا قُدم لَفظه وَأُخِّر مَعْنَاهُ وَأَن تَقْدِير الْكَلَام: وَمَا أَرْسَلْنَاك إِلَّا جَامعا بالإنذار، والبشارة للنَّاس كَافَّة"[47]، وهو من باب تقديم الحال على صاحبه المجرور بالحرف، "وهو مذهب أبي علي وابن كيسان"[48]، وهذا القول هو الراجح عند ابن مالك؛ لأنّ القول الأول فيه إشكال بحسب ما تقدم، والقول الثاني حمله على شاذ الشاذ غير ممكن[49]، أمّا قول البيضاوي: "ولا يجوز جعلها حالا من الناس على المختار"[50]، وتعليق القوني عليه بقوله: "أن الحال لا يجوز تقدمها على ذي الحال المجرور لأنّه بمنزلة تقدم المجرور على الجار في الاستحالة وقيل لأن الحال لا تتقدم على معمولها المجرور بالحرف أو بالإضافة يعني للناس وليس بمستثنى ولا مستثنى منه قوله على المختار إشارة إلى أن بعضهم جوزوا ذلك وجعلوا هذا الوجه أحسن في هذه الآية"[51]، قد استندا إلى قاعدة عدم جواز تقديم الحال على صاحبه المجرور، وفي هذه القاعد قال ابن السراج (ت 316هـ): "إن كان الفعل لا يصل إلا بحرف جر لم يجز أن تقدم الحال على المجرور إذا كانت له فتقول: مررت راكبًا بزيد إذا كان "راكبًا" حالًا لك وإن كان لزيدٍ لَمْ يجز لأن العامل في "زيد" الباءُ فلمَّا كانَ الفِعْل لا يصلُ إلى زيدٍ إلا بحرفِ جر لم يجز أن يعمل في حالِه قبل ذكر الحرف"[52].

وهذا القول يبيّن منع تقديم الحال على الجار والمجرور، فجملة (مررتُ راكبا بزيد) قريبة من الآية (أرسلناك كافة للناس)، وقال ابن الخشاب (ت567ه): "والحال إذا عملت فيها المعاني لم يجز تقديمها عليها؛ تقول: زيد في الدار قائمًا، ولو قلت زيد قائمًا في الدار لم يجز تقدم الحال"[53].

ولكن ابن مالك له رأي مختلف، إذ يجوّزُ تقديمَ الحالِ على صاحبه مع كونه مجرورا [54]، ونقل مثالًا عن أبي علي (ت377هـ)، في كتاب التذكرة "زيدٌ خيرَ ما تكون خيرٌ منك على أن المراد زيد خير منك خيرَ ما تكون، فجعل خير ما تكون حالا من الكاف المجرورة وقدّمها"[55].

واستشهد بقول الشاعر:

"فإنْ تكُ أذْوادٌ أُصِبْنَ ونسوةٌ ... فلن يذهبوا فِرْغًا بقتل حبالِ"*

"أراد فلن يذهبوا بدم حبال فرغا"[56].

وهذا القول – تقديم الحال على صاحبه المجرور- أقرب للصواب في الآية؛ لأنّ كلمة (كافّة) هي حال من شبه الجملة (للناس)؛ لأنّ رتبة تقديمها على الناس فيها دلالة العموم من جهة، وتحمل دلالة التأكيد من جهة أخرى، فضلا عن أنها لا تحتاج إلى تأويلات وتقديرات لبيان المعنى المراد، وعدم قول البيضاوي والقونوي به، إنما ورد لقناعتهما التامة برأي العلامة الزمخشري، وبذلك لا أتفق مع ما ذهبا إليه، فقرينة الرتبة في هذه الآية تبيّن أهمية معرفة المعنى المقصود.

خاتمة البحث:

وفي نهاية الكلام عن أثر قرينة الرتبة في توجيه المعنى توصّل البحث إلى النتائج التالية:

1- اتخذّ القونوي في حاشيته منهجًا تفسيريًّا اعتمد فيه مجموعة من العلوم اللغوية بمستوياتها كافّة، فضلًا عن أدواته الفقهية والأصولية والبلاغية.
2- استعمل المفسرون القدماء والمحدثون المصطلحات النحوية والبلاغية في تفسيرهم لكتاب الله سبحانه، وعدّوا اللغة هي أداة التفسير والتحليل لآياته.
3- مصطلح القرينة ظهر عند بعض علماء اللغة والتفسير والأصول والبلاغة، ومعناها عند كلّ من استعملها، هو الدليل إلى معنى النص، لفظية كانت أم معنوية.
4- أظهر البحث أنّ للقرائن دورًا كبيرًا في توجيه المعنى وتحديده، وفي بعض الأحيان تكون القرينة هي الأداة التي بها يُستَدَلّ على المعنى.
5- أوضح البحث أنّ لقرينة الرتبة أهميّةً كبيرة في توجيه معنى النص.

([1]) ينظر: العين/142/5.
([2]) مقاييس اللغة: 76/5.
([3]) المصدر نفسه: 77/5.
([4]) معجم اللغة العربية المعاصرة: 1806/3.
([5]) الخصائص: 349/1.
([6]) شرح المقدمة المحتسبة: 300/2.
([7]) المصدر نفسه: 309/2.
([8]) نتائج الفكر في النحو: 325، 326.
([9]) ينظر: البديع في علم العربية: 433/1،434.
([10]) شرح المفصل: 302/3.
([11]) ينظر: أمالي ابن الحاجب: 424/1.
([12]) التعريفات: 280.
([13]) الموسوعة الفقهية: 156/33.
([14]) النحو الوافي: 404/1، وينظر: أثر القرائن في تفسير أبي السعود في توجيه المعنى: 39.
([15]) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها: 187.
([16]) المصدر نفسه: 187.
([17]) العين:115/8، وينظر: مقاييس اللغة: 486/2، والفائق في غريب الحديث: 34/2.
([18]) مختار الصحاح: 117.
([19]) لسان العرب: 409/1.
([20]) اللغة العربية معناها ومبناها: 209.
([21]) الكتاب: 13/3.
([22]) المصدر نفسه: 88/2.
([23]) الانتصار لسيبويه على المبرد: 255.

([24])شرح كتاب سيبويه للسيرافي: 17/1.

([25])الإيضاح للعضدي: 27.

([26]) ينظر: علل النحو: 188، والخصائص: 348/1، ونتائج الفكر في النحو: 312.

([27]) الأصول في النحو: 238/2.

([28]) تفسير البيضاوي 175/2.

([29]) حاشية القونوي: 217/8.

([30]) المصدر نفسه: 8 /217.

([31]) ينظر: معاني القرآن للفراء:348/1، وتفسير الطبري:7/11، ومعاني القرآن واعرابه للزجاج: 277/2 ، والكشاف:52/2، والبحر المديد: 151/2، والاعراب المفصل: 287/3، واعراب القرآن للنحاس: 25/2.

([32]) دلائل الإعجاز تحقيق: هنداوي: 188.

([33]) ينظر المصدر نفسه: 188.

([34]) حاشية القونوي:8 / 217.

([35]) ينظر: معاني القرآن للفراء:348/1، وتفسير الطبري:7/11، ومعاني القرآن واعرابه للزجاج:277/2، والكشاف:52/2، والبحر المديد: 151/2، والإعراب المفصل: 287/3، واعراب القرآن للنحاس: 25/2، وتفسير الثعالبي: 501/2.

([36]) التحرير والتنوير: 406/7.

([37]) ينظر: الكشاف 52/2.

([38]) تفسير البيضاوي: 247/4.

([39]) حاشية القونوي: 510/15، 511، 512.

([40]) الكشاف: 583/3، وينظر: شرح التسهيل: 337، وتمهيد القواعد: 2285/5.

([41]) حاشية القونوي: 510/15.

([42]) شرح التسهيل 337/2، وينظر: مغني اللبيب: 733، تمهيد القواعد: 2285/5.

([43]) ينظر: اعراب القرآن للنحاس: 237/3، ومفاتيح الغيب: 206/25، والتبيان في إعراب القرآن: 1069/2، وتفسير أبي السعود: 133/7.

([44]) ينظر: شرح التسهيل: 337/2، وتمهيد القواعد: 2285/5، وشرح ألفية ابن مالك للشاطبي: 452/3.

([45]) معني القرآن وإعرابه للزجاج: 254/4.

([46]) شرح التسهيل: 337/2، 338.

([47]) درة الغواص في أوهام الخواص: 52، وينظر: البديع في علم العربية: 200/1، واللباب في علل البناء والإعراب: 292/1.

([48]) شرح التسهيل: 337/2، وينظر: همع الهوامع: 307/2.

([49]) ينظر: شرح التسهيل: 338/2.

([50]) تفسير البيضاوي: 247/4.

([51]) حاشية القونوي: 512/15.

([52]) الأصول في النحو: 215/1

([53]) المرتجل في شرح الجمل: 161.

([54]) ينظر: شرح التسهيل: 338/2.

([55]) المصدر نفسه: 338/2.

* ورد هذا البيت في مجمع الأمثال: 221/2، وفي شرح الشواهد الشعرية في أمهات الكتب النحوية، وهو "لطليحة بن خويلد الأسدي، المتنبي، قاله أيام حرب الردّة، والأذواد: جمع ذود، وهو من الإبل ما بين الثلاث إلى العشر. فرغا، أي: هدرا لم يطلب به. حبال: بزنة كتاب، ابن الشاعر. وكان المسلمون قد قتلوه في حرب الردّة، يقول: لئن كنتم قد ذهبتم ببعض إبل أصبتموها، وبجماعة من النساء سبيتموهن، فلن تذهبوا بقتل حبال كما ذهبتم بالإبل والنساء".

"والشاهد قوله: «فرغا»، حيث وقع حالا من «قتل»، المجرور ب «الباء» وتقدم عليه، وهذا مذهب ابن مالك، والجمهور يمنعه".

([56]) شرح التسهيل: 388/2.

المستخلص باللغة الإنكليزية

Summary:

Abstract: This research examines the impact of word order in shaping meaning in al-Qunawi's (d. 1195 AH) commentary on al-Baydawi's (d. 685 AH) exegesis. Word order is a linguistic indicator that significantly influences meaning, as the word's position within a context gives it a specific meaning. These indicators work together to clarify the intended meaning of the discourse. One manifestation of word order is the use of fronting and backshifting, an indispensable aspect due to its importance in shaping meaning, in addition to the grammatical function of the word.

The research aims to demonstrate the impact of this indicator on shaping the meanings of verses in the Holy Quran by analyzing al-Baydawi's texts and al-Qunawi's commentaries, drawing upon the opinions of linguists, exegetes, and rhetoricians, and employing an analytical methodology.

The research concludes that the term "indication" (or "evidence") appeared among scholars of linguistics, exegesis, jurisprudence, and rhetoric, and its meaning for all who used it is "evidence for the meaning of the text." Furthermore, word order, among these indicators, holds a clear significance in shaping meaning.